دين النمو

عن جنون يقتل الكوكب وناسه

طوني صغبيني

منشورات مدونة نينار
www.ninars.com

دين النموّ

عن جنون يقتل الكوكب وناسه

تأليف

طوني صغبيني

"أدون"

منشورات مدوّنة نينار

www.ninars.com

بيروت 2012

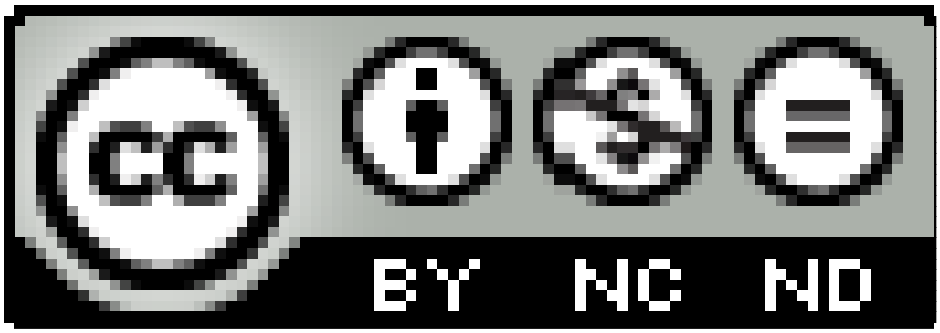

الكتاب متوافر تحت رخصة المشاع الابداعي، 2012

بعض الحقوق محفوظة

حقوق النشر واستعمال النصوص مجّانية لكن يتوجب نسبة المقالات الى "مدوّنة نينار – طوني صغبيني"

يُحظر القيام بأي تعديل أو تحوير أو - يحظر استخدام العمل لأية غايات تجارية- تغيير في النص.

المحتويات

- مقدمة
- هندسة مالية – اقتصادية قاتلة
- الانفجار السكاني: ثلاث كواكب أخرى لري ظمأ النمو
- عواقب النمو اللانهائي: احتضار غايا
- هل هنالك حقوق للإنسان في ظلّ دين النموّ؟
- فيما العالم يحترق...

الجنون له اسم

* * *

قبل أشهر معدودة من المفاوضات الدولية حول المناخ التي عُقدت في كوبنهاغن في كانون الأوّل عام 2009، قدّم مركز دراسات أوروبي بارز أحد أغرب الاقتراحات لخفض حرارة الأرض؛ اقتراح "سحري" يغني في نظره عن مشقّة التفاوض العالمي لخفض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في الجوّ.

الاقتراح الذي حمله مركز "كوبنهاغن كونسينشون سنتر" يتمثّل بصرف 9 مليارات دولار لبناء نحو 2000 سفينة صناعية تجول المحيطات وتنفث رذاذاً كيميائياً في الجوّ يساعد على تشكيل غيوم بيضاء تسهم، بحسب المركز، في تخفيف كميّة أشعة الشمس التي تصل إلى سطح الأرض وتساعد بالتالي على تبريد أجواء الكوكب.

رغم أن الاقتراح المذكور مرفوض في الأوساط العلميّة الرصينة، إلا أنه كما كلّ الاقتراحات التي تشبهه لم ينشأ من فراغ، هو جزء من إصرار ثقافتنا المعاصرة على الاعتقاد **بأننا نستطيع تغيير الكوكب بأكمله لكننا لا نستطيع تغيير طريقة عيشنا**. الاقتراح هذا يحاكي ثقافة تعتقد أن البشر هم أسياد الكون والأرض والمعرفة ويستجيب لرغبتنا بإيجاد حلول سهلة لا تستوجب من أحد أن يتخلّى عن نمط حياته أو أن يقوم بتضحيات من أيّ نوع.

حين ينظر المرء إلى هكذا اقتراحات ويشاهد مئات القادة والمنظّمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وهي منهمكة في مناقشة مشاكلنا المعاصرة والتفاوض على حلول لها، سيخيّل إليه أن القوى الفاعلة في حضارتنا تريد حقاً معالجة المشكلة؛ إلا أن نظرة متأنّية في كافة الحلول المطروحة تظهر أنها لا تختلف في الجوهر عن اقتراح

إنشاء سفن صانعة للغيوم. المشترك بين كل الحلول هي أنها جميعها تهدف لـ"استمرار الأعمال كالمعتاد" على الكوكب وتريد تجنّب أي تغيير اقتصادي أو سياسي أو بيئي جذري، رغم أن استمرار الأعمال كالمعتاد هو المشكلة بحدّ ذاتها.

قلّة قليلة من المفكّرين والناشطين يتجرّأون اليوم على تحدّي فلسفة "الأعمال كالمعتاد"؛ الأكثرية ترتعب من الفكرة المعاكسة أو هي بكل بساطة غير قادرة على تصوّر الأمور بطريقة أخرى. نحن حضارة تمتلك مئة طريقة لصناعة أيّ شيء، لكن حين يأتي الأمر لأسلوب الحياة، لا نستطيع تخيّل وقبول سوى طريقة واحدة.

عدم استمرار الأعمال كالمعتاد لا يعني إيجاد طرق جديدة أكثر كفاءة لصناعة سيّارة، كما يحلو للبعض أن يقول، ولا يعني إيجاد طريقة جديدة لصناعة المنازل أو تدفئة الغرفة، بل يعني إعادة هندسة شاملة للمجتمعات البشرية نفسها.

لكن بدلاً من الاعتراف بذلك (ضرورة إعادة هندسة المجتمعات البشرية)، نجد أن معظم السياسيّين والمثقفين والمنظمّات البيئية يقترحون إعادة هندسة الكوكب، إعادة هندسة الطبيعة ذاتها، لكي يكون بإمكان المجتمعات البشرية الاستمرار بنفس نمط الحياة لبضعة أجيال أخرى. إن بقينا على هذا المنوال، لن يطول الأمر قبل أن تلتهم حضارتنا آخر حبّة تراب وتتنفّس آخر ذرّة هواء وتشرب آخر نقطة مياه وتقتل آخر كائن حيّ على الكوكب... وحتى هذه النتيجة المأسوية ليست مشكلة بالنسبة لنا، فنحن نعتقد أننا آلهة، أننا نستطيع اختراع التراب إن نفذت الأرض منه، وأننا نستطيع اختراع الحياة إن أصبح كل شيء حولنا جماداً.

صحيح أن اعتقادنا هذا غير عقلاني، لكننا كحضارة تخلّينا عن العقلانية منذ زمن طويل، منذ أن اعتنقنا أسوأ الأديان الغيبية: دين اسمه "النموّ"... هذا الدين له مقدّساته ومعتقداته الغريبة، له أنبياؤه وكهنته ومعابده المذهّبة. هذا الدين هو الفكرة الجوهرية التي تحرّك كل وجودنا اليوم: النموّ والاستمرار في النموّ إلى ما لا نهاية. البعض يطلق عليه اسمٌ أكثر رومانسيّة هو "التقدّم"، والبعض يسمّيه "الرأسمالية"؛ في جميع الأحوال الجوهر واحد.

النموّ والتقدّم الأعمى هو الهدف الأسمى لحضارتنا المعاصرة، حتى لدى أولئك الذي يشدّدون على ضرورة مواجهة أزماتنا الوجوديّة. اليسار المعاصر مثلاً، لا يدعو لوقف التقدّم، بل لإعادة توزيع حصص النموّ بطريقة أكثر عدلاً. المنظّمات البيئية أيضاً، بمعظمها، لا تدعو لإعادة النظر بالتقدّم بل تطالب بأن يبحث النموّ عن طرق بديلة لتدمير الكوكب بشكل يراعي البيئة.

الأزمات الوجوديّة التي نعيشها اليوم أسوأ بكثير مما نعتقد؛ لكن لا أحد يريد أن يسمع عنها شيئاً، نحن كبشر نكره الأخبار السيّئة بشكل عام ونحبّ متابعة برامجنا المفضّلة على التلفاز بهدوء حتى ولو كان منزل جيراننا يحترق. الأزمات التي تقوّض وجودنا اليوم تبدأ بالذروة النفطيّة وانحدار الطاقة، تآكل التربة، احتضار المحيطات، التغيّر المناخي، انقراض الفصائل، ولا تقف عند تفكّك المجتمع وانهياره الروحي التام وتحوّل الاكتئاب إلى صفة تلازم معظم سكّان الكوكب.

لكن القصّة الأليمة لحضارتنا هذه لم تبتدأ اليوم؛ ابتدأت منذ آلاف السنين حين قرّرت بعض المجموعات البشرية أن الكوكب وكل شيء عليه هو ملكها الخاص، مسخّر لها من قبل إله غاضب صنع كل الكون من أجل حفنة من القبائل البدويّة. واليوم تدخل حضارتنا إحدى أسوأ فصولها بشكل ينذر بنهاية كل المسرحيّة؛ لكننا على الأرجح غير متنبّهين لذلك لأننا مشغولين بتحديث صورنا على الفايسبوك.

تحدّثنا عن محوريّة فكرة "النموّ والتقدّم" لحضارتنا، لكي نلفت نظر القارىء أن المشاكل التي ذكرناها ليست مجرّد عوارض جانبيّة في حضارتنا، بل هي جزء أساسيّ منها، هي نتيجة طبيعية لها. أمّا الضحايا، فلا يقتصرون على الغابات المحروقة وقطعان الأيل المقتولة والجبال المفتتة والأنهار الملوّثة، بل يشملون سبعة مليارات سجين يعانون، يصلّون، يبتلعون الأدوية والأفلام الهوليودية كل يوم، يصرخون ويتقاتلون، وربّما يتملّك بعضهم شعور غريب بأنهم نزلاء سجن كبير من دون أن يفهموا السبب. وهذا هو الهدف من هذه السلسلة؛ شرح السبب وتعرية جذور المشاكل التي نتحدّث عنها.

حضارتنا بدأت كمجموعة بشرية صغيرة تحرث الأرض وهي تعتقد أن الله سخّر لها الكون، وانتهت بمنظومة تقتل لكي تعيش، تأخذ الحياة من حولها وتحوّلها إلى موت وقطع خردة، امبراطوريّة تنهمك في انتاج مليارات التغريدات على موقع "تويتر" فيما ينهار العالم، امبراطوريّة تشجّع أبناءها على قضاء حياتهم على الكنبة وعلى مواجهة أزمات الحياة بنقر زرّ Like على شاشة. امبراطوريّة تخاف الحبّ وتبيعه، تخاف البرّية وتمدحها، تحتقر الطبيعة وتكتب عنها الأشعار، تخاف الحريّة وترفعها شعار، تدّعي العقلانية فيما هي تنتحر. هي منظومة معادية للحياة بكل ما للكلمة من معنى...

في ظلّ هكذا منظومة، **أن تكون مع الحياة يعني أن تكون ضدّ النظام**. أن تكون مع الحياة يعني أن تكون مهرطقاً في وجه دين النموّ، ومن هنا يأتي عنوان هذه السلسلة.

لقد سبق وكتبنا ضدّ النظام من الناحيّة الفكرية-الروحيّة، وتحدّثنا كيف أن المنظومة الروحية-الثقافية-الفكرية المعاصرة هي مأزومة وتدميريّة لعلاقتنا مع أنفسنا، مع الآخرين، مع الأرض ومع السماء. السلسلة كانت بعنوان "جروح كوزمولوجية: نحو التصالح مع الذات والأرض والسماء". هذه السلسة هي توأم جروح كوزمولوجيّة، سنتحدّث فيها ضدّ النظام من الناحية الماديّة والمعيشية المباشرة.

المقالات التي أنتم على وشك أن تقرؤوها هنا، ليست رواية متسلسلة عن المنظومة التي تقتلنا، لا يوجد فيها بداية وحبكة ونهاية وأشرار وأبطال، بل هي موزاييك من الألوان والقطع الصغيرة أضعها الآن بين أياديكم لكي يكون بإمكان كلّ منكم أن يرسم لوحته الخاصّة عن اقتصاد مجنون، ثقافة عقيمة ومنظومة معادية للحياة... عن دين يقتل الكوكب وناسه من دون أن يرفّ له جفن... من الآن فصاعداً، صرنا نعرف أنه للجنون اسم، وأنه للمتمرّدين في وجهه قضيّة تساوي كل ما في وجودنا من قضايا...

الهندسة الاقتصادية – المالية القاتلة

* * *

الفكر الاقتصادي المعاصر مجنون، وبإمكان أي طفل في الصفوف المدرسيّة الأولى أن يكتشف ذلك. المشكلة الأساسيّة فيه هي أنه منفصل تماماً عن النظام الطبيعي الذي يشكّل أساس الحياة وينظر إلى النظام البيئي على أنه عنصر ثانوي تابع للنظام الاقتصادي-المالي لا العكس. مشكلته الثانية هي أنّه يقوم على حلقة مفرغة من الاستدانة-النموّ-الربح؛ وهذه الحلقة تضع كل سكّان الكوكب في حالة من العبودية لا يمكن أن تنتهي إلا إذا انتهى النظام الاقتصادي نفسه، أو إذا انتهى الكوكب.

الاقتصاديون والخبراء الماليون الذين يديرون كافة تفاصيل حياتنا اليوم يعتبرون أن الموارد الطبيعيّة تأتي من الأسواق لا من الأرض. الجنون، يبدأ من هنا. أحد الاقتصاديين الأميركيّين يعبّر عن جوهر هذا الفكر في معرض حديثه عن مصادر الطاقة، يقول: "هنالك الكثير من الوقود النفطي ولا يوجد حدود على قدرة التوليد الكهربائي. هذه كلّها مسائل مرتبطة بالمال"[1]، كأنّ النفط ينبع من خزنات وال-ستريت، لا من باطن الأرض.

النتيجة الطبيعية لهذه الفلسفة تتمثّل في الاستعباد المنهجي للإنسان والتدمير المنهجي للبيئة في سبيل الربح، لأن الأولوية هي للسوق لا للبشر ولا للطبيعة. طالما أن النظام يعتبر أن الربح هو الهدف الأسمى، فلا مشكلة إذاً في سحق ملايين الناس وبيع حيواتهم بثلاثون من الفضّة، وطالما أن النظام يعتقد أن الأخشاب والطعام تأتي من الأسواق لا من البيئة، لا مانع إذاً من تدمير الغابات والأراضي من أجل حفنة من الدولارات؛ فـ"هذه كلّها مسائل مرتبطة بالمال"، بحسب فكر النظام.

النتيجة الثانية لهذا المنطق الغريب تتمثّل مؤخراً في انفكاك الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي، ما يؤدّي بدوره إلى تسارع التدمير البيئي والبشري بشكل غير مسبوق.

في بداة الثورة الصناعيّة كان الانتاج هو محور الاقتصاد وبقيت نسبة النموّ بالتالي محصورة بالقدرة على زيادة الانتاج الحقيقي من الخدمات أو السلع. أما اليوم فالتبادلات المالية هي محور الاقتصاد لا الانتاج؛ خلق الثروة المالية لا يستوجب بالضرورة خلق انتاج حقيقي، إذ تكفي المضاربة بالعملات والأسهم والقروض والعقود الطويلة الأجل لتحصيل ثروات هائلة.

بكلمات أبسط، لقد انتقلنا خلال العقدين الأخيرين من اقتصاد قائم على الانتاج الحقيقي إلى اقتصاد قائم على قوّة الورق والحواسيب البنكية: أي على العدم. ومن الطبيعي أن يكون أي اقتصاد قائم على العدم هشّ وضعيف، دزينة الانهيارات المالية التي سبقت الانهيار الكبير عام 2008 هي النتيجة. تبخّر ترليونات الدولارات إلى غير رجعة لا يجب أن يكون مفاجأة حين يكون الاقتصاد نفسه قائم على العدم.

لكن الأمر بسيط لو أن المشكلة تقتصر على تبخّر الدولارات؛ المشكلة الحقيقيّة هي في تبخّر الكوكب. المنظومة الاقتصادية هذه تحتاج إلى نموّ دائم لكي تغذّي ماكينتها؛ ولا يمكن للقادة السياسيّن أن يقرّروا يوماً أنهم يريدون إيقاف استغلال الموارد أو تخفيض نسب النموّ، هكذا قرار مستحيل لأنه يعني انهيار هذه المنظومة الاقتصادية بشكل كامل.

لكن لماذا تستوجب هذه المنظومة النموّ الدائم؟

الإجابة بسيطة، لكن على القارىء أن يتحمّل معنا بعض الشرح المطوّل إن كان يريد أن يفهم طبيعة النظام الذي يتحكّم بحياته.

التعاملات المالية اليوم تتمّ باستعمال نوعين من النقود: النقود الورقية العاديّة التي تصدرها الحكومات والنقود "المصرفية" – إن صحّ التعبير – التي تصدرها المصارف المركزية والبنوك والمؤسسات المالية مثل سندات الخزينة، القروض، العقود الآجلة...ألخ.

عالمياً، تتمّ 10 في المئة فقط من المبادلات المالية في العالم عبر النقود الورقية الحقيقية، فيما تتمّ 90 في المئة من المبادلات باستعمال النقد المصرفي[2]. النقود المصرفية، صاحبة نسبة الـ 90 في المئة في الاقتصاد العالمي والعامود الفقري لاقتصاد العولمة، هي المشكلة الأكبر لأنها:

- دين بالفائدة.

- هي أيضاً خلق "وهمي" للنقود، أي أنه عند لحظة إصدار القرض لا يتم خلق أموال جديدة تستمدّ قيمتها من زيادة الانتاج الحقيقي، بل يتم الارتكاز على الأموال الموجودة سلفاً، على عامل "الثقة" المالية بالحكومة والبنوك، أو حتى على لا شيء على الإطلاق لإصدارها.

لهذا السبب تحديداً تصبح الكتلة المالية في الاقتصاد مع الوقت أكبر بكثير من قيمة الاقتصاد الحقيقي. يمكننا أن نعطي المثال التالي لتوضيح ذلك: فلنقل أن قيمة الناتج القومي في بلد ما هي عشرة مليارات دولار، لكن مجموع المبادلات المالية فيه هو 100 مليار. كيف يمكن للمبادلات المالية أن تكون عشر أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي؟ من أين تأتي الـ 90 مليار الباقية؟ هي تأتي بشكل أساسي من القروض الداخلية والخارجية التي يصدرها البنك الوطني أو البنوك الأجنبية، أو التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي. النتيجة هي بطبيعة الحال أن بلد كهذا سيكون مديناً بالكثير من المال لأطراف داخلية وخارجية؛ لكن مشكلته الحقيقية هي أن ديونه أكبر من ناتجه القومي، أي أنه لن يكون قادراً في أي يوم من الأيّام على سداد ديونه.

العديد من الدول في العالم اليوم هي في مثل هذا الوضع تحديداً، لكن ماذا نقول لو علمنا أن هذه الحالة تشمل في الواقع العالم كلّه؟ هذا هو واقع الحال، إذ إن المبادلات المالية العالمية تبلغ عشرات أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، ما يعني أن الاقتصاد بكامله يقوم اليوم على الدَيْن، كما أن كل حكومات ومعظم شركات العالم هي مدينة بالمال للمؤسسات المالية. هذا يعني أنه على حكومات وشركات العالم أن تقوم بنشاط اقتصادي محموم ومستمرّ لكي تدفع فائدة الأموال المتراكمة باستمرار. وبما أن معظم هذا المال المتداول قائم على الدَيْن وليس وليد انتاج اقتصادي حقيقي، وبما أن الاقتصاد الحقيقي لا يمكن في أي يوم من الأيام أن يساوي حجم الاقتصاد المالي، فهذا يعني أنه لا يمكن سداد هذه الديون أبداً.

ماذا يحصل إن كان هنالك دولة واحدة أو قطاع اقتصادي ما عاجز عن تسديد فائدة الديون؟ النتيجة تشبه تأثير الدومينو، إن انهارت قطعة واحدة تنهار كل القطع؛ وحجم الكارثة يرتبط بحجم الدولة والقطاع المذكور.هذا ما حدث مثلاً خلال صيف 2008 حين سبّب عجز المواطنين الأميركيين عن سداد قروضهم العقارية انهياراً مالياً في الولايات المتحدة ثم ركود اقتصادي شمل العالم كلّه. ولهذا السبب يهبّ الاتحاد الأوروبي لإنقاذ أي دولة من دوله تعجز عن سدّ الديون كاليونان، وتهبّ الحكومات لإنقاذ الشركات والمؤسسات الماليّة على حساب المواطنين.

وهنا يمكننا أن نشاهد الحلقة المفرغة بوضوح: الديون تنمو باستمرار بسبب الفائدة وعمليّة خلق الأموال، ولا يمكن لأي طرف اقتصادي في العالم أن ينسحب من هذه المنظومة لأن أي انهيار في حلقة الإدانة-الاستدانة يعني انهيار اقتصادي شامل (مع وجود استثناءات طبعاً). **الطريق الإجباري الوحيد لجميع الأطراف هو بكل بساطة الاستمرار في النموّ الاقتصادي إلى ما لا نهاية لتغذية الديون تحت طائلة الانهيار.**

ولهذا السبب يجب على الشركات الإمعان في تدمير البيئة وانتهاك حقوق الإنسان والعمّال لتحقيق المزيد من الأرباح باستمرار لتغذية رأسمالها ودفع فوائد الديون، حتّى استنفاذ آخر غابة ونهر ومنجم وقلب نابض على الكوكب.

مؤلف كتاب "نهاية النموّ"، ريتشارد هاينبرغ، يصف هذه العملية قائلاً: "معظم المال حالياً مستمد من البنوك وهو قائم على الدَيْن، ويقتضي أن يلتزم طرف ما بدفع ربا هذا الدَيْن. فإن لم يَنمُ الاقتصاد، لن يتولد ما يكفي من المال لدفع فوائد الديون، فيعجز المدينون عن سداد كثير منها ويحصل انهيار. وعليه، فإنه يستحيل مبدئياً تحقيق اقتصاد ثابت أو منكمش بنقدٍ قائم على الدين"[3]. ويتابع: "إذ كان لنا أن نحقق مجتمعاً مستقرً، سوف نحتاج إلى تغيير النظام النقدي إلى نظام غير قائم على الدين والربا"[4].

الهندسة المالية-الاقتصادية لحضارتنا خلقت لنفسها حفرة عميقة جداً ووقعت فيها؛ واليوم نحاول الخروج منها جاهدين من دون أن ندرك أن ذلك مستحيل في ظل النظام القائم. الطريقة الوحيدة للخروج هي بتغيير (أو تدمير) النظام بأكلمه.

هوامش:

[1] The Oil Age is Over, Matt Savinar, p. 50.

[2] The New energy crisis: Climate, Economics and Geopolitics , Edited by Jean-Marie Chevalier, p.5.

[3] هاينبرغ، غروب الطاقة، مرجع سابق، ص 112.

[4] المصدر نفسه، ص 113.

الانفجار الاستهلاكي والسكّاني:

ثلاث كواكب أخرى لريّ ظمأ النموّ

* * *

نظراً لطبيعة النظام الاقتصادي – المالي المعاصر، تجد الرأسمالية نفسها في حاجة دائمة لزيادة النموّ؛ هذا يحتّم بدوره تشجيع سكّان العالم على المزيد والمزيد من الاستهلاك لكي يكون بالإمكان تغذية ماكينة النموّ والتقدّم وصناعة المال إلى ما لا نهاية.

النتيجة هي أننا أصبحنا مجتمعات مدمنة على فكرة "التقدّم"؛ نحن مهووسون باستمرار بصناعة سيّارة أسرع وهاتف أكثر تطوراً وشاشة تلفزيونية أكبر، نرمي حاسوبنا القديم في القمامة لكي نشتري حاسوب أكثر تطوراً بنفس السهولة التي نغيّر بها قمصاننا. وحين يقوم المفكّرون والسياسيّون والناشطون والصحافيون في مجتمعنا بالحديث عن المستقبل، يصورّوه لنا على أنه يتضمّن المزيد من كل شيء نمتلكه اليوم. نحن نعتقد أن التقدّم والتطوّر المستمرّ طبيعي لدرجة أننا لا نتوقف للحظة لنفكّر بنتائجه، أو لنقيّم بعقلانية ما إذا كان النموّ اللانهائي ممكن على كوكب محدود الحجم. هل نعتقد أننا نستطيع استهلاك الكوكب حتى الموت من دون أن نموت نحن معه؟ يبدو أن الثقافة السائدة تؤمن بذلك بقوّة.

كلّ فرد منّا في الوقت الحالي يستهلك خلال عام ما كانت تستهلكه في الماضي قرى بأكملها. والإعلانات تُبرمج كل جيل جديد على الاستهلاك بوتيرة أكبر من الجيل الذي سبقه. يكفي أن ننظر اليوم إلى الأجهزة الالكترونية التي يمتلكها أي مراهق من لابتوب وآي-فون وبلاي-ستايشن وآي-باد...ألخ، وإلى عاداته الاستهلاكية من قهوة

وسكاكر وحفلات وملابس وسيارات، ونقارنها مع ما كان يمتلكه المراهقون من ثلاثون عام لكي نعرف الفارق الهائل في وتيرة الاستهلاك بين جيل وآخر.

يمكننا أن نطلق على هذه العمليّة اسم التوسّع الاستهلاكي "**العامودي**"، حيث أن الفرد يقوم باستهلاك موارد أكثر عام بعد عام.

معظم الحركات البيئية واليسارية والمناهضة للعولمة حول العالم تقول أن هذه هي المشكلة الأساسية التي تلقي بثقلها على البيئة والتي تهدّد سلامة الحياة على الكوكب، إلا أن ذلك ليس سوى نصف الحقيقة. فإلى جانب النموّ العامودي في الاستهلاك، هنالك نموّ **أفقي** لا يقلّ عنه خطورة ناتج عن زيادة عدد السكّان: هنالك 18000 طفل جديد يأتون إلى هذا العالم كلّ ساعة!

وجود المزيد من الناس يعني زيادة استهلاك كل شيءٍ على الكوكب، فهو يحتّم إنشاء المزيد من المباني، إنتاج المزيد من الطعام والمياه والملابس والمواصلات والأعمال والخدمات...ألخ.

معظم الحركات حول العالم تتجنّب الحديث عن هذا الموضوع لحساسيّته الإنسانية والقوميّة والدينية، لكن هذا لا ينفي كون الزيادة السكّانية معضلة حقيقية، خاصة بعدما أثبتت العديد من الدراسات أن عدد سكّان الكوكب تجاوز القدرة البيئية للأرض على الاستيعاب (بالإنكليزية Earth Carrying capacity).

في دراسة إيكولوجية ميدانية نشرتها الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتّحدة، كانت الخلاصة إلى أن "الأثر الإيكولوجي Ecological footprint الحالي للبشر يفوق القدرة البيولوجية للأرض بنحو 20 في المئة"[1]. هنالك دراسات أخرى تتحدّث عن أن "البشرية باتت في العام 2006 تستهلك أكثر بـ 40 في المئة من قدرة الأرض على تجديد مواردها الطبيعية"[2]. يخلص البحث الأوّل في القول أنه "نتيجة الافراط في الاستهلاك، إن الاقتصاد البشري يسيّل حالياً الرأسمال الطبيعي للأرض بكل ما للكلمة من معنى"[3].

الوضع يبدو أكثر سوءاً بكثير إذا ما أخذنا بعين الاعتبار معدّل الزيادة السكّانية: عدد سكّان العالم اليوم هو أكثر من سبع مليارات بقليل، وبحسب معدّلات النموّ السكّاني، من المتوقع أن يبلغ عدد السكّان 9 مليارات نسمة بين عامي 2040 و2050[4] ليصبح بعد بضعة عقود 12 مليار نسمة تقريباً (لكن بعض الدراسات تتوقّع أن يحدث انهيار غذائي – أمني – اقتصادي دراماتيكي قبل وصولنا إلى هذا العدد).

عواقب النموّ السكّاني لا يمكن تجاهلها؛ فهو يهدّد توافر المياه العذبة، الموارد الطبيعية، يضاعف تلوّث الهواء والمياه ويزيد نسبة إرهاق التربة وخسارة الأراضي الزراعية ونسب التصحّر، يسرّع عمليّة تعرية الغابات ويقتل المزيد من الأنظمة الإيكولوجية والفصائل الحيّة، يضاعف انبعاثات غازات الدفيئة في الجوّ، يؤدي إلى تدهور مستويات الرعاية الصحيّة وانتشار الأمراض والأوبئة وتدنّي معدلات أمد الحياة، يؤدّي إلى ارتفاع نسب الجريمة والفقر والجوع وسوء التغذية، يزيد الصراعات على المناطق والموارد والقضايا، وأخيراً، له عواقب سلبيّة جداً على الحريات الفردية وأسلوب الحياة ككل.

يعبّر أحد المؤلفين عن جوهر المشكلة بالقول أن "كل توقعات الزيادة المرتفعة في عدد السكّان لا تأخذ بعين الاعتبار ما يعنيه ذلك من نتائج مثل انهيار حقوق الإنسان، رفض التنوّع البيئي، تدنّي القيمة الثقافية والجماليّة للبيئات الطبيعية والأصناف الحيّة الأخرى، وتقليص الكائنات البشرية إلى مجرّد آلات أوتوماتيكية مستهلكة للسلع"[5].

هذا ولم نتحدّث بعد عن الزيادة الاستهلاكية الناتجة عن رغبة المجتمعات النامية بمحاكاة مستوى المعيشة لدى الدول المتقدّمة. بالمقارنة بين الاثنين نرى أن المواطن الأميركي الشمالي يستهلك نحو 8 أضعاف ما يستهلكه المواطن البرازيلي و20 ضعف ما يستهلكه المواطن الهندي و41 ضعف ما يستهلكه مواطن بنغلادشي[6]. **إذا ما استمرّت كل شعوب العالم بالتطلّع إلى أسلوب الحياة الأميركي، فستحتاج البشرية لثلاث كواكب أخرى بحجم كوكب الأرض لكي يكون هنالك ما يكفي من الموارد للجميع.**

إذا ما دمجنا المعطيات حول ارتفاع وتيرة الاستهلاك مع معدّلات الزيادة السكّانية، نحصل على نتيجة واضحة وخطيرة جداً: حين يصبح هنالك 15 مليار إنسان على الكوكب، وبمعدّلات استهلاك متوسّطة، لا تكفيهم موارد الأرض سوى ليوم واحد فقط من الاستهلاك... **نكرّر، حين نصبح 15 مليار إنسان على الكوكب، موارد الأرض يمكنها أن تشبع حاجاتنا الاستهلاكية ليوم واحد فقط؛** في اليوم الثاني، لن يكون هنالك أي حيوان أو نبات أو جماد أو مورد لنأكله أو نشربه أو نشتريه... باستثناء بعضنا البعض.

للأسف، في ظلّ النموّ السكّاني والمالي، من شبه المستحيل على البشرية أن تستيقظ يوماً ما وتقرّر أنه يجب إيقاف النموّ؛ لا يمكن إقفال المصانع والمتاجر والموانىء فجأة من دون أن ينهار كل شيء، لا يمكن اتخاذ قرار بوقف دفع القروض للمصارف من دون أن ينهار كل النظام المالي، ولا يمكن اتخاذ قرار بوقف الاستهلاك ووقف عمليّات البناء والانتاج وترك السكان يتضوّرون جوعاً في الشوارع. النموّ الدائم، هو بالنسبة للنظام القائم ضرورة حتمية تحت طائلة الانهيار وليس مجرّد خيار يمكن الأخذ به أو وضعه جانباً بحسب الحاجة، وكل سكّان العالم هم رهائنه. السؤال البديهي في هذه الحالة هو هل يمكن لبعض الرهائن أن يتحرروا من سطوة النظام وينقذوا القليل مما تبقى لهم؟ وهل هنالك من طريقة أو أمل لتفادي الانهيار المحتوم؟

هوامش:

[1] A Thousand Barrels a Second: The Coming Oil Break Point and the Challenges Facing an Energy Dependent World, Peter Tertezakian, McGraw Hill, Canada 2007, p 151.

[2] Ecological Footprint Atlas 2009, Global Footprint Network: www.footprintnetwork.org/atlas

[3] A thousand barrels a second, IBID, p 151.

[4] "World Population Prospects:The 2008 Revision". Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, June 2009.

[5] The Final Energy Crisis, Edited by Sheil Newman, Pluto Press; 2nd edition, 2008, p 158.

[6] راجع: ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة، ص 48- 55.

عواقب اقتصاد النموّ:

احتضار غايا

حول الصورة: بحر آرال في منطقة القوقاز كان في الماضي أحد أكبر البحار الداخلية في العالم، بمساحة 68 ألف كيلومتر مربع (نحو خمسة أضعاف مساحة لبنان) كان يحوي فوق مياهه أكثر من 1500 جزيرة. في الستينات من القرن الماضي، قام الاتحاد السوفياتي بتحويل مسار الأنهار التي تغذي البحيرة لاستعمال مياهها في ريّ الصحراء لزرع القطن والأرز والقمح وبيعها للخارج للحصول على عملات أجنبية .السياسات المذكورة سبّبت جفاف البحر وتغيير بيئة القوقاز إلى الأبد، بحلول العالم 1991 تقلّص حجم البحر إلى أقل من 10 في المئة من حجمه السابق واختفت الأسماك من مياهه. في الصورة: سفن صيد قديمة لا تزال في مكانها في البحر الذي أصبح الآن صحراء ترعى فيها الجمال!

* * *

في العام 1979 طرح العالم البريطاني جيمس لوفلوك نظرية مثيرة للجدل في كتابه "غايا: نظرة جديدة للحياة على الأرض". النظرية المعروفة باسم نظرية غايا هي مشتقّة من اسم إلهة الخلق اليونانية التي اعتبرها القدماء أنها الأرض نفسها. وبحسب لوفلوك، غايا اليوم غاضبة جداً، وهي تحتضر.

يقول الباحث البريطاني، الذي يتبنى نظريّته اليوم العديد من العلماء، أن الأرض هي منظومة بيئية واعية ذاتية النظم conscious self-regulating system ، أي أنها منظومة دينامية موحّدة وحيّة تتجاوب مع التأثيرات التي تتعرّض لها وتردّ عليها بما يحافظ على ظروف الحياة على الكوكب. وفقاً للنظرية، أي نشاط بشري يؤثّر على البيئة في أي مكان من الكوكب يولّد ردّة فعل تلقائية معاكسة في المنظومة البيئية تهدف إلى إعادة التوازن.

السنوات الأخيرة وما صاحبها من قضاء واسع على الأنظمة الإيكولوجية وارتفاع هائل في نسبة ثاني أوكسيد الكربون في الجوّ، دفعت لوفلوك في كتابه الأخير للتحذير من مستقبل قاتم جداً في ظلّ دخول الأرض في مرحلة تُعرف بـ"حلقة التغذية الاسترجاعية" feedback loop. في ظلّ التغذية الاسترجاعيّة تدخل كل المنظومات البيئية في مرحلة طويلة من عدم الاستقرار، يقدّرها بعض العلماء بعشرات آلاف الأعوام، حتى الوصول إلى توازن جديد للحياة على الكوكب. تتميّز هذه المرحلة بموجة غير مسبوقة من الفياضانات والتصحّر وتغيّر المناخ؛ لوفلوك يقول أنه بحلول العام 2040 "سيكون عدد سكان العالم البالغ اليوم ستّ مليارات قد تقلّص بسبب الفياضانات والجفاف والمجاعة. سيكون سكّان أوروبا الجنوبية وجنوب شرق آسيا في خضم التقاتل للوصول إلى دول مثل كندا، استراليا وبريطانيا" .

ويحذّر من أنه خلال ثلاث عقود "ستتقدّم الصحراء إلى أوروبا الوسطى ونحن نتحدّث هنا عن باريس وربّما برلين. لكن البحر سيحمي بريطانيا من موجة التصحّر القاري. إن أخذنا تقديرات اللجنة الحكومية الدولية حول تغيّر المناخ بعين الاعتبار، فبحلول العام 2040 سيكون كل صيف في أوروبا بنفس حرارة صيف عام 2003" (الذي شهد موجة حرّ أدّت لموت الآلاف). يتابع لوفلوك: "ليس فقط موت الناس هو المشكلة بل واقع أن النباتات لن تنمو، لن يكون هناك بالامكان زراعة أي غذاء تقريباً في أوروبا. نحن على وشك الدخول في خطوة تطوّرية وآمل أن نخرج من التجربة كجنس أقوى. سيكون من الغطرسة أن نفكّر أن البشر كما هم اليوم هم الجنس الذي اصطفاه الله".

رغم أن لوفلوك يُعتبر من أكثر الباحثين تشاؤماً في أوساط العلماء إلا أن الوقائع العلميّة المعاصرة تدعم إلى حد بعيد رؤيته الدراماتيكية. تدهور البيئة الأرضية لم يحدث فجأة ولا بالأمس، كان العلماء يحذّرون منه طوال العقود الأربعة الماضية. تقرير مجموعة الباحثين المعروفين بـ"نادي روما"، بعنوان "حدود النموّ" حذّر منذ العام 1972 من أنه "إذا استمرّت الوتيرة الحالية للنموّ السكاني، التصنيع، التلويث، انتاج الغذاء ونفاذ الموارد الطبيعية كما هي من دون تغيير، فإن الحدود النهائية للنمو سيتم بلوغها في وقت ما خلال المئة عام المقبلة. النتيجة الأكثر ترجيحاً في هذه الحالة هي انهيار فجائي وغير قابل للتحكّم به في عدد السكّان وفي القدرة الصناعية".

في دراسة تقييمية لنادي روما أجريت عام 2005 بعد مرور ثلاثة عقود على التقرير الأوّل، كانت الخلاصة تؤكّد نفس الاتجّاه، بل أضافت استنتاج أكثر خطورة يقول أن "البشرية دخلت في الواقع عتبة اللاستدامة"[1] أي أنها تخطّت نقطة اللاعودة ما لم يكن هنالك تغييرات جذرية وفورية في الحضارة الإنسانية.

وبالفعل هنالك عدد من الأزمات البيئية المتزامنة التي تدلّ على أننا أمام أزمة وجوديّة غير مسبوقة. بالإضافة إلى أزمة التغيّر المناخي[2]، نحن نشهد موت متسارع للعديد من الأنظمة الإيكولوجية الضرورية للحياة البشرية، كما أننا نشهد انقراض 200 فصيلة حيّة كل يوم، وأزمة تصحّر غير مسبوقة تأكل كل عام 12 مليون هكتار جديد من الأرض – أي 12 مرّة مساحة لبنان.

وهنالك أزمات أكثر من وجودية لا نسمع عنها شيئاً في وسائل الإعلام، مثل أزمات تآكل التربة Soil erosion، احتضار المحيطات وتناقص المياه العذبة.

تآكل التربة مثلاً يحصل نتيجة الزراعة المكثّفة التي تؤدي إلى فقدان التربة الخصبة وتحوّل الأراضي الزراعية إلى أراض جافة وشبه رملية. الأبحاث تشير إلى أن أكثر من 38 ألف أكر من الأراضي تتحوّل سنوياً إلى أراضٍ غير قابلة للزراعة أو إلى صحراء. خلال العقود الأربعة الأخيرة، تحوّلت 30 في المئة من الأراضي الزراعية إلى أراضٍ غير منتجة.

مع تسارع وتيرة التدهور هنالك قلق حقيقي حول المستقبل الغذائي إذ أننا لا نعرف حجم المساحات التي ستبقى قابلة للزارعة بحلول العام 2050 (حين يكون هنالك 9 مليارات نسمة على الأرض). المركز الأيسلندي للحفاظ على التربة يقول أنه "علينا خلال العقود الخمسة المقبلة انتاج غذاء يساوي ما انتجته البشرية خلال العشرة آلاف عام الماضية"[3].

إلى جانب التربة والزراعة، تعاني امدادات المياه العذبة على الكوكب من أزمة لا تقلّ خطورة. كانت خزانات المياه العذبة حول العالم دخلت منذ ثلاثة عقود في مرحلة حرجة. أما الأسباب فهي أولاً التلوّث الذي يجعل العديد من الأنهار والخزانات المائية غير صالحة للاستهلاك البشري، وثانياً هي مستويات الاستهلاك المرتفعة التي سبّبت حرفياً جفاف العديد من الخزانات المائية والأنهار والبحيرات. إلى ذلك، تترك أزمة التغيّر المناخي وقعاً مباشراً على المياه العذبة، إذ إنها تؤدي إلى ذوبان الأنهار الجليدية بشكل أسرع من قدرتها على التعافي – أي اختفاء مصادر المياه العذبة لحوالي ثلث سكّان العالم لأن الأنهار الجليدية في الجبال تغذّي الأنهار وخزّانات المياه الجوفية. ويؤدي التغيّر المناخي أيضاً إلى تغيّر أنماط تساقط الأمطار، ويتراوح تأثيره بين التسبّب بموجات جفاف طويلة تؤدّي إلى تسارع وتيرة التصحّر، وبين التسبّب بأمطار غزيرة جداً تتحوّل إلى سيول لا تمتصّها التربة ولا تغذّي الخزّانات الجوفية. في جميع الأحوال، المياه العذبة المتاحة للاستهلاك البشري والحيواني والنباتي تتقلّص سنوياً.

إلى ذلك، تهدّد أزمة احتضار المحيطات ظروف الحياة على اليابسة. بالإضافة إلى اختفاء العديد من مناطق الصيد البحري بسبب عمليّات الصيد التجارية المكثّفة، هنالك مشكلة امتصاص المحيطات للكربون الذي نرميه نحن في الجوّ. الأمر الأخير يؤدي إلى زيادة حرارة المحيطات وتدنّي نسبة الأوكسجين في المياه، ما يؤدي إلى نشوء "مناطق ميتة" في المحيطات.

احتضار المحيطات يحمل مخاطر أكثر مما نتخيّل، بالإضافة إلى تأثيره الكبير على الأمن الغذائي، هو يؤثر أيضاً على المناخ ودرجة الحرارة وأنماط الطقس على اليابسة لدرجة تدفع بعض العلماء للقول أنه "إذا ماتت المحيطات، ستأخذنا معها". الأبحاث الجيولوجية في هذا المجال تظهر أنه عندما انخفضت نسبة الأوكسجين في المحيطات قبل 250 مليون عام وترافقت مع تغيرات مناخية دراماتيكية شبيهة بتغيّرات اليوم، كانت النتيجة انقراض 95 % من الأجناس الحيّة على سطح الكوكب.

وتؤكد الباحثة في علوم المحيطات آلانا ميتشل أن "ما يحدث (في المحيطات) هو أكبر من أن يكون بامكان دولة واحدة أن تواجهه" ويتطلّب جهوداً عالمية غير مسبوقة. وتحذّر ميتشل من أن "نافذة الفرص للتحرّك هي ضيّقة"، مستشهدة بالأبحاث المناخية التي تشير إلى أن النقطة الأخيرة الممكنة للتحرّك لإنقاذ المحيطات هي بين عامي 2015 و2030.

* * *

كل هذا الرعب يشير إلى نتيجة واحدة: حضارتنا تقتل الأرض ببطء، وتقتلنا معها. الأزمات التي ذكرناها تترك بصماتها في هذه اللحظة بالذات على طريقة حياتنا وستحدّد معالم مستقبلنا ومستقبل أولادنا لفترة طويلة جداً.

لكن عواقب دين النموّ لا تقف هنا ولا تقتصر على قتل الكوكب فحسب، بل هي تقتل إنسانيّتنا نفسها... هذا ما سنتحدّث عنه في المقال التالي.

هوامش:

[1] The New energy crisis: Climate, Economics and Geopolitics, IBID, p 6.

[2] التغيّر المناخي يتمثّل بشكل أساسي بارتفاع درجات الحرارة على الأرض، وهو ناتج عن ارتفاع تركيز الغازات الدفيئة في الجوّ التي تحبس أشعّة الشمس في الغلاف الجوّي وتؤدّي إلى ارتفاع درجة الحرارة على الكوكب، وهذه الظاهرة تهدّد على المدى الطويل الوجود البشري نفسه، وعلى المدى القصير تشكّل خطراً على الأمن الغذائي والمائي والصحّي والبشري لكلّ المجتمعات الإنسانية.

[3] http://www.earthisland.org/journal/index.php/eij/article/peak_soil/

هل هنالك حقوق للإنسان في ظل اقتصاد النموّ؟

* * *

حسناً، فلنلخّص الفكرة التي نريد تناولها هنا في عبارة بسيطة: الحديث عن الديمقراطيّة وحقوق الإنسان في ظلّ اقتصاد النموّ هو مزحة؛ الشعوب ليست مصدراً للسلطات في أي مكان من العالم، بل الثروة والمال.

وهم الديمقراطية

حين نقول أن الثروة والمال هما مصدر السلطة، هذا لا يعني بالضرورة نهاية الأنظمة الانتخابية كشكل خارجي للأنظمة السياسية، بل يعني في معظم الأحيان بقاء الحكم بشكله الديمقراطي فيما تكون السلطة الحقيقيّة في يد غرف الصناعة والتجارة وكارتيلات الأعمال والشركات الكبرى، لا في يد الحكومة المنتخبة من الشعب. في جميع الأحوال، بات من الصعب اليوم التمييز بين الحكومة وكارتيلات الأعمال؛ المصاهرة بين هاتين الطبقتين قديمة جداً وهي اليوم في ذروتها. زواج الحكومة والكارتيلات يمثّل نهاية مفهوم المواطنة – الذي عنى لفترة قصيرة، الحدّ الأدنى من القدرة على مساءلة السلطة.

صحيح أن المواطن لا يزال ينتخب ممثليه في البرلمان ورؤساء الجمهورية أو الحكومة، لكنه لا ينتخب السلطة الحقيقية التي تمسك بزمام الأمور وتمتلك مفاتيح سنّ القوانين ووضع السياسات العامة – الكارتيلات وأصحاب رأس المال. صحيح أيضاً أنه لا يزال بإمكانه انتقاد الحكومة في الإعلام وتغيير وجهة صوته عند الانتخابات، لكنه لا يمتلك أي قدرة على مساءلة الكارتيلات وهي صاحبة التأثير الأكبر على حياته وحياة الملايين غيره – والتي تمتلك سلطات وميزانيات وقدرات أكبر بكثير من قدرات أي حكومة في العالم.

إن السلطة الحقيقية اليوم التي ترسم أسلوب حياتنا وتحدّد مستقبلنا ومصيرنا كأفراد وجماعات هي سلطة غير منتخبة، غير مرئية، وغير قابلة للمحاسبة. الأهم من ذلك كله أننا لسنا "مواطنين" في وجه هذه السلطة، أي أننا لا نمتلك أي حقوق تجاهها وهي لا تمتلك أي مسؤولية تجاهنا (بعكس سلطة الحكومة التي لديها، اسمياً على الأقل، حقوق وواجبات تجاه مواطنيها).

من مفهوم المواطن إلى مفهوم المستهلك

أزمة الديمقراطية تعود إلى أن اقتصاد النموّ أنهى مفهوم "المواطن" وخلق مفهوماً جديداً هو "المستهلك". الفرق بين "المستهلك" و"المواطن" شاسع جداً ولا يقتصر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المعترف بها للمواطن تجاه دولته بل هنالك اختلاف في الطبيعة الجوهرية لكلّ من الاثنين: إن مفهوم المواطن (رغم تحفظاتنا عليه) يعني ضمناً أن حامله إنسان له الحقّ في العيش الكريم والمسكن والطعام والأمن والتعليم والعمل والخلق الفنّي والحياة والترفيه والسعادة... أما مفهوم المستهلك فهو لا يحمل أي بعد إنساني أو حقوقي ذا قيمة، مهما حاولت الإعلانات إقناعنا بالعكس. الحقّ الوحيد للمستهلك هو الاستهلاك بصمت.

إلى ذلك، إن الانتقال من مفهوم المواطن إلى مفهوم المستهلك ليس مسألة نقصان مؤقت في الحقوق فحسب، بل هو قضيّة تمسّ جوهر الوجود الإنساني نفسه. مفهوم المواطن يرتكز على مؤسسات سياسية ودستور وفلسفة قانون ومحاكم مستقلّة وهيئات وجمعيات وأحزاب وإعلام حرّ ومنظومة كاملة محورها، نظرياً على الأقل، الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الحقوق والكرامة البشرية. وأهمّ من ذلك كلّه، ترتكز المواطنة على نظام تعليمي يبني قدرات الأفراد ويشحذ قدراتهم العقلية والجسديّة والفنيّة والسياسيّة وغيرها. الفلسفة التي تدور حول مفهوم المواطن تشدّد على أهميّة "الوعي" و"اتخاذ الخيارات الصحيحة" وما شابه من الأمور الإيجابيّة.

أما مفهوم المستهلك، فهو يقوم على منظومة من الشركات ومجالس الإدارة ومراكز البيع والإعلانات والتسويق التي يشكّل الربح والنموّ محورها، وليس لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالكرامة الإنسانية أو حقوق الإنسان. مفهوم المستهلك يرتكز على نظام تلقيني ودعائي – لا تعليمي، وهو يتفوّق بأشواط على النظام التعليمي التقليدي من مدارس وجامعات عبر التلفزيونات والإعلانات واستراتيجيات التسويق المغناطيسية والبرمجة الذهنية الوقحة التي تلاحقنا أينما كان وكيفما التفتنا. هذا النظام التلقيني لا يهدف للتعليم أو التثقيف أو الإغناء أو التوعية، حتى ولو زيّن نفسه أحياناً بهذه العبارات، بل هدفه الوحيد هو فقط تشجيع الاستهلاك، وتشجيع الاستهلاك فقط. الإعلان التسويقي لا يكترث إن كنت تنتخب مرشحيك على أساس برامج واضحة، أو إن كنت تلتزم بقوانين السير، إن كنت صادقاً مع أحبائك، أو إن كنت تعيد تدوير نفايات المنزل؛ همّه الوحيد هو أن تنهض عن أريكتك وتمشي إلى المتجر لتشتري المنتج الذي يسوّق له. **المنظومة التسويقية لا تريد إقناعك بأن الحرية أو حقوق الإنسان هي أجزاء لا تتجزّأ من أي نظام سياسي عادل، بل تريد إقناعك بأن تناول المياه الغازية هو جزء لا يتجزّأ من مشاهدة مباراة كرة القدم.** الإعلانات لا تريدك أن تجزع إن اقتربت نهاية غابات الأمازون وأنت عاجز عن فعل شيء، هي تريدك أن تجزع فقط إن اقتربت نهاية عرض الـ"اشتري اثنين" واحصل على الثالثة مجاناً - وانت عاجز عن الشراء. في منظومة "المستهلك"، المستهلك الصالح ليس الأكثر صلاحاً ووعياً، بل الأكثر استهلاكاً والأكثر انصياعاً للإعلانات.

المنظومة التلقينية لمفهوم المستهلك لا يهمّها تطوير مهارات التفكري النقدي لأجيال الغد أو تنمية القيم الإنسانية السامية داخلهم، بل هي في الواقع في تعارض مباشر مع التفكير النقدي والقيم الإنسانية لأن جلّ ما تريده من الناس هو أن يخضعوا للتنويم التسويقي وأن يستهلكوا المنتجات من دون أن يشككوا بشيء أو يطرحوا أي سؤال محرج.

ما يحصل بالتالي ليس مجرّد استبدال لفهوم المواطن فحسب، بل قتل لمفهوم الإنسان نفسه واستبدال الأخير بروبوط آلي مستهلك لا يمتلك أي حسّ نقدي أو جمالي أو إنساني من أي نوع، روبوط لا يعترض على شيء، يضغط "لايك" على كلّ شيء، وتحدّد الإعلانات أسلوب حياته وعلاقته مع نفسه، مع العالم ومع الآخرين. في ظلّ مفهوم المستهلك، الإنسان لا حقوق له؛ والحديث عن حقّه بالغذاء والمسكن والأمن والكرامة هو أضحوكة. فمن دون مال، لا يوجد غذاء أو مسكن أو أمن أو كرامة؛ المال هو المعبر إلى الحقوق، لا إنسانيّة الإنسان؛ القيمة الحقيقيّة في ظلّ هذا النظام هي للمال لا للإنسان.

نهاية مؤسسات حقوق الإنسان

سطوة "المستهلك الصالح" لا تقتصر على الأفراد، بل تمتدّ هيمنتها إلى كامل البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الهجوم على مفهوم "المواطن" يعني ضمناً الهجوم على كل المؤسسات التي تعطيه القليل من القوّة. ضرب النقابات العمّالية مثلاً وتحويل العمّال إلى عبيد هو ضروري لاقتصاد يتاجر بالبشر. خنق الأحزاب (أو شرائها) وسحق حركات الاعتراض البيئية والسياسية والاجتماعية هو أكثر من طبيعي لاقتصاد يعامل البيئة والإنسان على أنهما أرقام في الميزانية. تدجين العملية التربوية وتفريغها من مضمونها الإنساني والثقافي وجعلها مجرّد ممر لتخريج العمّال الماهرين، هو أيضاً جزء من العمليّة. تحويل الجامعات إلى كنائس جديدة تلقّن أصولية السوق الحرّ وعقيدة الربح والنمو هو أيضاً جزء أساسي من كلّ ذلك.

اقتصاد النموّ هو عدوّ طبيعي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان لأن تأمين استمراريته لا يحتمل وجود قدرة للناس على مساءلة الكارتيلات ومراكز القوى المالية، أو معارضتها أو التأثير على سياساتها. النتيجة الطبيعية للنموّ هي خلق طبقة من الحكام والمستفيدين همّها الأساسي الحفاظ على دورة الربح من دون انقطاع؛ تقابلها طبقة من المهمّشين اللذين لا يمتلكون شيئاً. وإن حاول المهمّشون النهوض والمواجهة، فهذه المنظومة هي من أذكى النظم على الإطلاق في اسكاتهم: إن لم تنجح بتخديرهم عبر الأفلام والإعلام والاستهلاك، تلهيهم بالفايسبوك، بالمخدرات، بأفكار وتحرّكات عقيمة، بأديان، بأخبار المشاهير، أو تحرّضهم على بعضهم البعض... وفي حال فشل كل ذلك، عصي الشرطة جاهزة دائماً لإكمال المهمّة.

هذا الدين الحاكم

حين ننظر إلى نتيجة كل هذا المخاض من الخارج، نرى صورة تشبه في الواقع فيلماً هوليودياً: مجتمعنا يحكمه تحالف من ثلاثة أنواع من البذلات: بذلات رجال الأعمال، بذلات رجال الدين، وبذلات رجال الشرطة؛ إن نجونا من عصا أحدهم، تلقفتنا عصا الآخرين.

كاميرات المراقبة والأبراج العالية والجدران المرتفعة بين الضواحي والعواصم؛ زوارق الهجرة والبطاقات الملوّنة للفقراء اللاجئين، قصور الأربعون غرفة وأحياء المليون جائع، كلّها تدلّ على أننا نعيش في ظلّ حكم شمولي لدين أصوليّ بكل ما للكلمة من معنى؛ دين يؤلّه المال والسوق، يقدّس الربح والنموّ، هياكله خزائن المال وأقبية البنوك ومجالس الإدارة القابعة في الأبنية الزجاجية، حرّاسه أجهزة الدولة، ورجاله مصاصّو دماء بربطات عنق. إنه دين رهيب يخلق مجتمعاً تبقيه الشاشات صامتاً، راضياً، وحيداً على كنبته في المنزل، فيما العالم يحترق...

* * *

فيما العالم يحترق...

هنالك مستقبل آخر ممكن

لم نستنفذ كل تحرّكاتنا بعد!

* * *

يشبّه المؤلف ريتشارد هاينبرغ الرأسمالية بمدفأة على الحطب: تشتري مجموعة من الناس منزلاً جبلياً يحوي مدفأة جميلة على الحطب، ويكتشفون فيما بعد كميّات هائلة من الحطب الجاهز في مخزن قرب المنزل. يشعلون المدفأة للتدفئة والطهو والطاقة عند وصولهم، وبما أن الحطب وفير، يبقونها مشتعلة طوال الوقت من دون أن يقلق أحدهم حول احتمال نفاذ الحطب.

لكن الحطب مورد غير متجدّد ولا يتساقط من السماء، وسيأتي اليوم الذي ينفذ فيه كل الحطب المتوافر بين أياديهم وفي المناطق المجاورة. لكن لإبقاء المدفأة مشتعلة، لن يكون أمام سكّان المنزل سوى رمي بعض الأثاث والملابس القديمة في المدفأة. بعد ذلك بوقت قصير لن يكون لديهم من خيار سوى حرق كل الأثاث وكل الملابس والوقوف أمام المدفأة عراة. بعد ذلك، لن يكون لديهم سوى خيار تقطيع أخشاب المنزل للتدفئة ولإبقاء المدفأة مشتعلة. بعد فترة سيكونون قد عرّوا كل المنزل من الأخشاب حتى لم يبق فيه أي حائط مستقيم، وسيقفون أمام المدفأة لا عراة فحسب، بل من دون سقف فوق رؤوسهم، المهم أن المدفأة لا تزال تعمل. لكن عند نفاذ كل ما

يمكن إحراقه لتغذية المدفأة، سيكون السؤال الوحيد المتبقّي لديهم ليس "ماذا" نرمي في المدفأة، بل "من" نرمي فيها لإبقائها مشتعلة؟

هذه هي قصّة الرأسمالية، وهذا هو دين النموّ الذي يرسل الكوكب وسكّانه إلى النار لكي يبقى المحرّك مشتعلاً. العالم من دون شك، يحترق، ولقد بدأنا بإحراق بعضنا البعض منذ الآن لأننا الموارد المتوافرة لنا تنفذ بسرعة.

في ظلّ الاتجاه الحالي للأمور، يبدو المستقبل مقلقاً. البعض يعتقد أن التطوّر التكنولوجي والمعلوماتي سينقذنا، لكنهم يغفلون أن التكنولوجيا لا يمكن أن تجعلنا فوق قوانين الطبيعة ولن تعفينا من نتائج الأزمات الإيكولوجية، الاقتصاديّة، السياسيّة والروحيّة العديدة التي تختمر الآن. رغم أننا لا نحبّ الأخبار السيئة، إلا أن الاعتراف بالواقع هو الخطوة الأولى تجاه التفكير بحلّ. والواقع يقول أننا نتجّه إلى انهيار طاقوي طويل الأمد يقوّض منذ الآن البنية الاقتصادية والسياسية للنظام العالمي؛ نحن نتجّه أيضاً إلى انهيارات مناخيّة وإيكولوجية تؤدي منذ الآن إلى انقراض العديد من الفصائل الحيّة وموت الأنظمة البيئيّة. نتجّه أيضاً إلى أزمات سياسيّة واقتصاديّة وإنسانيّة عميقة قد تطيح بحقوق الإنسان وتأتي بمجتمعات مقموعة تتحكّم بها أقليّة غنيّة عبر التكنولوجيا، المال، الشرطة، والترفيه. ونحن نتّجه أيضاً إلى أزمة روحيّة وفكريّة غير مسبوقة تقدّم لنا عالماً بارداً، مفتقد للهدف وممزّق بين أيدولوجيّات ماديّة تفرّغ الوجود من المعنى وأصوليّات دينية تجعله أسير شرائع ظالمة ووعود خادعة بعالم آخر.

لكن هذا المستقبل ليس حتميّاً!

وهذا هو الخبر الجيّد. هنالك مستقبل آخر ممكن؛ مستقبل فيه ابداعٌ ووعيُ وتعاطف وروحانيّة وعقلانيّة وحرّية ومسؤولية وكرامة وشجاعة وسعادة وفرح. البشرية تستطيع، إن أرادت، أن تنظّم أمورها بطريقة إنسانية وعادلة تتيح لها العيش بتناغم مع نفسها ومع الكوكب.

الخبر الجيّد هو أن البشر استطاعوا العيش بتناغم مع بعضهم البعض والأرض والمخلوقات الأخرى لمئات آلاف السنين؛ ووجود مشكلة في ثقافة واحدة، هي حضارتنا الرأسمالية المعاصرة، لا تعني أننا فقدنا قدرتنا الفطرية على العيش بحرية وسلام.

فقدان الإيمان بالنظام العالمي القائم لا يعني فقدان الإيمان بالإنسان؛ بل إنّ الإيمان بالإنسان والحياة يحتمّ علينا مواجهة هذا النظام. الإنسان قوس قزح من الابداع والشغف؛ أما هذا النظام فهو مجرّد وحش قبيح خلقناه عبر خيارات خاطئة قمنا بها في الماضي. لكن يمكن البدء بخيارات مختلفة منذ اليوم. الأنظمة الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعية لا تحدث بطريقة أوتوماتيكية، نحن نصنعها. وقد حان الوقت لصناعة منظومة مختلفة!

الانهيارات التي تحدث حولنا لا تحدث بطريقة تلقائية، هي تحدث نتيجة خياراتنا الجماعيّة التي اتخذناها في الماضي والتي نتخذها الآن. والمستقبل البديل والمشرق، إن أردناه، لن يحدث بطريقة تلقائية أيضاً، بل لا يمكن أن يحدث إلا عبر خياراتنا الجماعيّة التي نتّخذها منذ الآن وفي المستقبل.

هنالك مستقبل آخر ممكن، هنالك واقع بديل ممكن. الحياة يمكن أن تكون بطريقة مختلفة. خيالنا يعيننا على رسم المستقبل، وقبضاتنا تستطيع أن تنحته واقعاً على الصخور...

لا يمكننا الجلوس ساكنين، فيما العالم يحترق... هل قال أحدهم مقاومة؟

* * *

[انتهت السلسلة]

* * *